

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/٧١٤

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميزالمميز ضدها : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٤/١ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بالدعوى رقم (٢٠١١/١٠٠٩) تاريخ ٢٠١٢/١٠/١٤ المتضمن الحكم عليه بالأشغال الشاقة سنتين ونصف والرسوم .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :

١. إنني بريء من الجرم المسند إلي ولم أتبلغ موعد الجلسة .
٢. إنني أعيل عائلة كبيرة وعنواني معروف .
٣. لم أتمكن من الدفاع عن نفسي وتقديم بيناتي ودوافعي .

الطلب :

فسخ قرار الحكم وإعادة المحاكمة ومساعدتي بالنظر لي بعين العطف وقبول التمييز شكلاً وموضوعاً .

وبتاريخ ٢٠١٤/٤/٨ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم (٥٦٧/٢٠١٤/٤/٢) قبول التمييز شكلاً وردة موضوعاً .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين :

- ١
- ٢
- ٣
- ٤

التهمة :

- ١ جناية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادة (٢٩٤) عقوبات وبدلالة المادة (٣٠١/ب) من القانون ذاته بالنسبة للمتهم الأول
- ٢ جناية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادة (٢٩٤) عقوبات مكررة مرتين بالنسبة للمتهم
- ٣ جناية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود (٢٩٤) عقوبات بالنسبة للمتهم
- ٤ جناية التدخل بموقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادتين (٢٩٤ و ٨٠) عقوبات بالنسبة للمتهم الحدث
- ٥ جناية هناك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) عقوبات مكررة مرتين بالنسبة للمتهم الحدث
- ٦ جنحة التهديد وفق أحكام المادة (٣٤٩) عقوبات بالنسبة للمتهم
- ٧ جنحة حمل وحيازة أداة حادة بحدود المادة (١٥٥) عقوبات للمتهم

وكانت محكمة الجنايات الكبرى قد أصدرت حكماً في القضية رقم (٢٠٠٨/١٠٥٠) تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٩ والقاضي بـ :

١- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم الحدث من جنائية التدخل بجناية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها المسندة إليه بحدود المادتين (٢٩٤ و ٢/٨٠) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٢- عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الحكم بإعلان عدم مسؤولية المتهم عن جنائتي هتك العرض المسندتين إليه كون الأفعال الصادرة عنه تجاه المجني عليها كانت برضاها والمجني عليها كانت بتاريخ الواقعة قد تجاوزت سن الحماية القانونية .

٣- عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحتي حيازة أداة حادة المسندة إليه بحدود المادة (١٥٥) عقوبات والتهديد بحدود المادة (١/٣٤٩) عقوبات . وعملاً بأحكام المادة (١٥٦) والمادة (١/٣٤٩) عقوبات حبس المتهم لمدة شهر واحد والغرامة عشرة دنانير والرسوم عن جنحة حيازة أداة حادة وشهر واحد والرسوم عن جنحة التهديد محسوبة له مدة التوقيف .

٤- عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة تجريم المتهمين

بجنائية موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادة (٢٩٤) عقوبات مكررة مرتين للمتهم

وعملاً بأحكام المادة ذاتها الحكم بوضع المجرمين

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم ووضع المجرم

بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم عن كل

جنائية من الجنائيتين المسندتين إليه . ولأن المجني عليها أسقطت حقها الشخصي عن

المتهمين وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة الصادرة بحق المتهمين بحيث تصبح وضع المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف .

ووضع المجرم فتحي محمد بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين ونصف والرسوم عن كل واحدة من الجنايتين المسندتين إليه .

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد الصادرة بحق المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة بالنسبة للمتهم حال ضبطها .

لم يرتض مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى والمتهمان بالحكم فطعنوا فيه تمييزاً ، وبتاريخ ٢١/٤/٢٠١٠ وفي القضية رقم (٢٠٠٩/٢١٥٤) أصدرت محكمتنا قرارها القاضي بنقض القرار المطعون فيه لتمكين المتهمين المذكورين من تقديم بيناتهما ودفعهما .

وبعد النقض والإعادة اثبتت محكمة الجنايات الكبرى النقض وسارت على هدي ما جاء بقرار محكمة التمييز وبتاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠١٠ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها بالقضية رقم (٢٠١٠/٥١٥) والقاضي بـ :

١ . عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهم الحدث من جنائية التدخل بجناية واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها المسندة إليه بحدود المادتين (٢٩٤ و ٢/٨٠) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

٢. عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الحكم بإعلان عدم مسؤولية المتهم عن جناية هنك العرض المسندة إليه بحدود المادة (١/٢٩٦) عقوبات مكررة مرتين . كون الأفعال الصادرة عنه تجاه المجني عليها كانت برضاها والمجني عليها كانت بتاريخ الواقعة قد تجاوزت سن الحماية القانونية ولأن أفعاله لا تشكل جرماً ولا تستوجب عقاباً .

٣. عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادة (٢٩٤) عقوبات إلى جناية هنك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) .

وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة إعلان عدم مسؤولية المتهم عن جناية هنك العرض كون الأفعال الصادرة عنه تجاه المجني عليها كانت برضاها والمجني عليها كانت بتاريخ الواقعة قد تجاوزت سن الحماية القانونية ولأن أفعاله لا تشكل جرماً ولا تستوجب عقاباً .

٤. عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحتي حيازة أداة حادة المسندة إليه بحدود المادة (١٥٥) عقوبات والتهديد بحدود المادة (١/٣٤٩) عقوبات . وعملاً بأحكام المادة (١٥٦) والمادة (١/٣٤٩) عقوبات حبس المتهم لمدة شهر واحد والغرامة عشرة دنانير والرسوم عن جنحة حيازة أداة حادة وشهر واحد والرسوم عن جنحة التهديد محسوبة له مدة التوقيف .

٥. عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة تجريم المتهمين

بجناية واقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل

الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادة (٢٩٤) عقوبات مكررة مرتين للمتهم

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادة (٢٩٤) من قانون العقوبات فقد قررت المحكمة الحكم بوضع المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم ولأن المجني عليها أسقطت حقها الشخصي عن المتهمين وعملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة الصادرة بحق المتهمين بحيث تصبح وضع المجرمين بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم محسوبة لكل واحد منهما مدة التوقيف .

لم يرتض مساعد النائب العام لمحكمة الجنايات الكبرى والمتهمان بالقرار قطعاً فيه لدى محكمتنا للأسباب الواردة بلائحة تمييز كل منهما ، وبتاريخ ٢٠١١/٥/٣ أصدرت محكمة التمييز قرارها رقم (٢٠١١/٣٢٤) والقاضي برد الطعن التمييزي المقدم من المتهم شكلاً ونقض القرار المطعون فيه بالنسبة للمتهم للأسباب الواردة بذلك القرار .

بالتدقيق :

في أوراق القضية والبيانات المقدمة فيها وجدت المحكمة أن الواقعة الثابتة فيها كما خلصت واطمأنت إليها تتلخص في أن المتهم (مصري الجنسية) على علاقة بالمجني عليها الحدث المولودة بتاريخ ١٩٩٢/٧/١١ وأنه وبتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ وبناءً على اتفاق بينهما وبين المتهم خرجت المذكورة من منزل ذويها في منطقة وحضرت إلى ستاد الملك عبدالله الرياضي وبعد أن التقت المتهم قام باصطحابها إلى منزله الواقع في القويسمة وهناك قامت بشلح ملابسها وقام المتهم بتتويميها على فرشاة على الأرض وقام بشلح ملابسها وأدخل قضيبه المنتصب في فرجها ومارس الجنس معها ممارسة الأزواج بعد أن قام بتقبيلها على رقبتها وصدرها ، وبعد أن أنهى قامت بارتداء ملابسها وعادت إلى منزل ذويها دون أن تخبر أحداً .

وبعد يومين وبدون علم أهلها خرجت المجني عليها من منزل ذويها وحضرت إلى ستاد الملك عبدالله الثاني الرياضي وهناك التقت المتهم الحدث والذي قام باصطحابها إلى عمارة عائدة لذويه حيث أدخلها إلى شقة واقعة في طابق التسوية ، وهناك قام بتشليحها كامل ملابسها وبدوره قام بخلع ملابسها وأقدم على وضع قضيبه المنتصب بين فخذيها إلى أن استمنى على فخذيها . حيث نامت المذكورة تلك الليلة في شقة . وأنه وظهر اليوم التالي أحضر المتهم معه إلى الشقة المتهم وبعد ذلك غادر الشقة وترك المتهم برفقة المجني عليها والذي قام بتشليح ميسون ملابسها وبشكل كامل ومارس معها الجنس ممارسة الأزواج واستمنى على صدرها حيث نامت كذلك تلك الليلة في شقة المتهم وفي تلك الليلة أقدم على وضع قضيبه بين فخذيها إلى أن استمنى على فخذيها وفي اليوم الثالث غادرت إلى منزل ذويها دون أن تخبر أحداً .

وبتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٩ التقت بالمتهمة حيث قام باصطحابها إلى منطقة وتحديدًا إلى منطقة جبلية خالية من السكان ، وفي الليل أقدم المتهم على تقبيلها على فمها وحسس على صدرها من تحت الملابس وقام بتنزيل بنطلونها وكلسونها كما قام هو بتنزيل بنطلونه وكلسونه ثم أقدم على وضع قضيبه المنتصب في فرجها برضاها إلى أن استمنى على الأرض حيث نام الاثنان في تلك الليلة على الجبل ثم استيقظ مرة أخرى بالليل وكسر المتهم ما فعله بالمجني عليها مرة أخرى حيث مارس معها الجنس ممارسة الأزواج مرة أخرى .

وفي اليوم التالي غادرت المجني عليها الجبل واتصلت مع المتهم وعندما علم عن نيتها بالذهاب إلى المركز الأمني قام بتهديدها بواسطة أداة حادة لإرغامها على الذهاب إلى منزلها ، إلا أنها ذهبت وتقدمت بشكوى للشرطة .

وبتطبيق القانون على وقائع القضية وبحدود واقعة النقص والمتعلقة بجناية الواقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادة

(٢٩٤) عقوبات مكررة مرتين المسندة للمتهم وجدت محكمتنا أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم وحسبما ورد في شهادة المجني عليها بعد النقض أمام هذه المحكمة بأن المتهم قام في الشهر الخامس من عام ٢٠٠٨ باصطحاب المجني عليه المولودة بتاريخ ١٩٩٢/٧/١١ إلى منطقة وهناك وفي منطقة خالية من السكان قام بتقبيلها على فمها وحسس على صدرها من تحت الملابس كما قام بتشليحها بنظفونها وكلسونها وشلح هو الآخر ثم قام بإدخال قضيبه في فرجها برضاها واستمر بتحريكه إلى أن استمنى على الأرض ثم ناما بعد ذلك ، وبعد فترة بسيطة استيقظا من النوم وكرر المتهم ما فعله بالمجني عليها مرة أخرى حيث مارس معها الجنس ممارسة الأزواج حيث أدخل قضيبه في فرجها واستمنى على الأرض ، فإن تلك الأفعال التي قام بها المتهم تشكل كافة أركان وعناصر جرم الواقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادة (٢٩٤) عقوبات مكررة مرتين وذلك على اعتبار أن المشرع الأردني قد جرم الأفعال الصادرة عن المتهم عندما يمارس الجنس مع أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بالرغم من أن هذه الأفعال قد تمت برضاء المجني عليها وبدون عنف أو تهديد ذلك أن المشرع وضع الأنثى التي هي بهذا السن ضمن الحماية القانونية وفق ما هو مبين بالمادة (٢٩٤) من قانون العقوبات ولا يغير من الأمر شيئاً ثبوت بقاء غشاء بكارة المجني عليها سليماً بالرغم مما مارسته مع المتهم وغيره من أفعال جنسية وذلك كون أن غشاء بكارتها وكما أوضح الطبيب الشرعي بشهادته بأنه يسمح بالإيلاج دون أن يتمزق ، كذلك فإن المحكمة قد أخذت بشهادة المشتكيه المأخوذة على الصفحات من ٣٤ ولغاية ٣٧ من محضر المحاكمة بعد النقض والتي توافقت مع أقوالها التحقيقية إضافة إلى أن الشاهدة المذكورة قد ذكرت بأقوالها الشرطية أوصاف المتهم وبعض العلامات الفارقة بجسم المتهم والتي أكدها المتهم بأقواله الشرطية ولدى المدعي العام هذا فضلاً عن أن ما ذكرته الشاهدة يتفق مع أقوال المحكوم عليه (الشرطية ولدى المدعي العام) ضد المتهم والتي ذكر فيها بأن المتهم أخبره بأنه مارس الجنس مع المشتكية أكثر من مرة ، والمحكمة

لا تأخذ بأقوال المشتكية لدى المحكمة بهيئة مغايرة وذلك فيما يتعلق بواقعة ممارسة الجنس مع المتهم حيث تراجعت الشاهدة عن تلك الأقوال ووفقتها مع أقوالها التحقيقية السابقة كما بينت للمحكمة أن سبب إنكارها قيام المتهم بإدخال قضيبه في فرجها سابقاً كان يعود لأن المتهم قد ترجأها في ذلك على اعتبار أنه طالب جامعي وهي استجابت لرجائه .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية قررت المحكمة تجريم المتهم بجناية الواقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادة (٢٩٤) من قانون العقوبات مكررة مرتين .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بالمادة (٢٩٤) من قانون العقوبات قررت المحكمة الحكم بوضع المجرم بالشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم عن كل جناية من الجنایات التي ارتكبها محسوبة له مدة التوقيف .

ونظراً لإسقاط المجني عليها لحقها الشخصي عن المجرم وكذلك وإسقاط ولي أمرها والدها بموجب الاستدعاء الخطي الموقع منه والمؤرخ في ٢٠٠٨/٩/١١ والمرفق بملف القضية التحقيقية مما اعتبرته المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً لذلك وعملاً بالمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات قررت المحكمة تخفيض العقوبة المقررة بحق المجرم لتصبح عقوبته الأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف مع الرسوم والنفقات عن كل جناية ارتكبها محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بالمادة (٧٢) من قانون العقوبات تنفيذ إحدى العقوبات المقررة بحق المجرم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

وعن أسباب التمييز :

وعن السبب الثاني ومفاده أن المميز يعيل عائلة كبيرة وعنوانه معروف فلا يشكل سبباً تمييزياً من أسباب التمييز الواردة بالمادة (٢٧٤) من أصول المحاكمات الجزائية مما يستدعي رده .

وعن السبب الثالث نجد إن محكمة الجنايات الكبرى اتبعت قرار النقض واستمعت لشهادة المجني عليها بحضور المميز وناقشها بما جاء بشهادتها وطلب المميز الشفقة والرحمة ولم يطلب تقديم أية بينة دفاعية مما يجعل هذا السبب غير وارد ويتعين رده .

وعن السبب الأول ومفاده أن المميز بريء من الجرم المسند إليه .

وفي هذا نجد إن محكمة الجنايات الكبرى واتباعاً لقرار النقض الصادر عن محكمتنا بقرارها رقم (٢٠١١/٣٢٤) استمعت لشهادة المشتكية وطلبت فيها التوفيق بين شهادتها المأخوذة لدى المحكمة ولدى المدعي العام حيث أكدت المشتكية أن شهادتها المأخوذة لدى المدعي العام هي الصحيحة وأن ما ذكرته لدى المحكمة قبل النقض كان لمساعدة المتهم

lawpedia.jo

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى وبعد اتباعها قرار النقض قنعت قناعة يقينية من شهادة المشتكية أن المتهم أقدم في الشهر الخامس من عام ٢٠٠٨ على مواقعتها موقعة الأزواج في منطقة الجسور العشرة مكررة مرتين .

وإن ما قارفه يشكل بالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جرم موقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة بحدود المادة (٢٩٤ / عقوبات) وأنزلت حكم القانون على واقعة الدعوى بشكل سليم وجاءت العقوبة ضمن الحد القانوني مما يجعل هذا السبب غير وارد ويتعين رده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٥ رمضان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٧/١٣ م

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق / أش



lawpedia.jo